

## مقدمة

تعد الأقاليم الجبلية من بين أكثر الأقاليم الطبيعية اهتماما من طرف الأكاديميين والمتخصصين في دراسات الجغرافيا الإقليمية، وذلك نظرا لتبايناتها المجالية من النواحي الطبيعية، البشرية، الاقتصادية... بالإضافة إلى الجانب التنموي مع مختلف الأقاليم الطبيعية (السهلية، الساحلية...).

ولعل أول من اهتم من هؤلاء الأكاديميين بالجبال والتباينات المكانية الحاصلة فيها هو الجغرافي الألماني **ألكسندر فون هومبولدوت** الذي ربط بين الارتفاعات في الجبال والظواهر الطبيعية الأخرى فيها، خاصة المناخ والنبات، ثم طور **كارل ترول** هذه الأفكار عندما اهتم بدراسة جبال الألب والبيئات التي تضمها؛ وبعدها توالى وتعددت الدراسات (النظرية والتطبيقية) حول هذه المناطق وما تمتاز به من خصوصية طبيعية، بشرية، اقتصادية وبيئية، وخصصت لها كليات ومعاهد تهتم بذلك. [i]

وعلى الرغم من هذا الاهتمام الأكاديمي بالمناطق الجبلية وبخصوصيتها المتفردة، إلا أنها تعاني من **مشاكل تنموية جمة**، تصافرت في حركتها مجموعة من الظروف الطبيعية، البشرية والسياسية... وساهمت مجتمعة في ترتيب هذه الأقاليم في حضيض **سلم التنمية المحلية، الإقليمية وحتى العالمية**.

ومن ثمة فالصعوبات والإكراهات التي تعاني منها الأوساط الجبلية عموما هي ناجمة عن **الحلقة المفقودة** المسؤولة عن التلاحم والتكامل بين عمليات: **التنمية، التهيئة والتسيير** ويظهر ذلك جليا في مختلف التدخلات التي نلمسها ميدانيا على المجال.

وعليه فالوقوف على جميع هذه المراحل وضبطها مجاليا داخل حدود إقليم إداري محدد يسهل لنا عملية تشخيص الحلقة المفقودة بين تلك المراحل سابقة الذكر؛ وذلك ما سنجسده من خلال هذه الورقة بأخذ عينة معبرة عن الأقاليم الجبلية في الجزائر ألا وهي **ولاية برج بوعريرج**، خاصة وأن هذه الولاية تعد من ضمن **الولايات الجبلية** في الشرق الجزائري باحتوائها على أكثر من 70% من البلديات الجبلية من جهة. [ii]

ومن جهة ثانية فإن تناول مجال محلي محدود يمكننا من جلب مختلف المعطيات الدقيقة والحساسة الخاصة بهذا الموضوع مثل الحساب الإداري للبلديات، مختلف برامج التنمية... ولفترة زمنية معتبرة؛ وفي الأخير **نعمم** النتائج المتوصل إليها على مختلف **الولايات الجبلية الجزائرية** وبالخصوص الواقعة في الشرق الجزائري.

## طرح الإشكالية

أمام هذا الوضع، أصبح لزاما علينا كمهنيين تقييم الوضعية التي آلت إليها المناطق الجبلية بصفة عامة وبالخصوص منطقة الدراسة (ولاية برج بوعريرج)، ثم بعد ذلك محاولة رسم **خطط تهيئة جديرة برفع التحدي** عن هذه المجالات التي تشكل حاليا وخاصة بعد إعلان هيئة الأمم المتحدة يوم 1 ديسمبر يوما عالميا للجبال [iii] رهانا قويا للتنمية الشاملة والمتوازنة، نظرا لتنوعها وثرائها: إيكولوجيا، اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا.

## وعليه:

- ماذا نقصد بالمناطق الجبلية وما هي معايير تحديدها، وفيما تكمن أهمية هذه المناطق على مختلف المستويات؟
- أين تتمركز المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريرج، وما هو مستوى التنمية فيها مقارنة بباقي الأقاليم الطبيعية؟
- ماهي آليات التهيئة والتنمية في المناطق الجبلية في الجزائر عموما؟
- هل تستجيب هذه الآليات لمكانة وحجم وخصوصية المناطق الجبلية؟
- أين تكمن الحلقة المفقودة بين عملية التنمية والتهيئة، والتي بإمكانها إعادة الاعتبار للمناطق الجبلية في الولاية خصوصا والجزائر عموما؟

- ما هي خطط التهيئة الواجب إتباعها للخروج من هذه الوضعية؟

## 1- المناطق الجبلية

### 1-1 مفهوم الجبل والمناطق الجبلية

هناك إجماع في الأوساط العلمية على أن الجبال هي أعلا مظهر تضاريسي على سطح الأرض، تتميز بقاعدتها الواسعة وقممها الضيقة، [iv] و عليه فهي تشرف على جميع المناطق التي تجاورها (هي الأراضي المرتفعة عما حولها). [v]

لكن الاختلاف الحاصل هو في المؤشرات الأساسية التي تحدد الجبال، فالبعض يدرج ارتفاع معين مثل 1000م (حوالي 300متر) في الوم [vi]، حوالي 600متر في بريطانيا [vii] ... في حين أن البعض الآخر يضيف إلى الارتفاع مؤشر الانحدار، وهو ما أقرته الأمم المتحدة في تعريفها للجبال من خلال برنامجها لحماية المناطق الجبلية: " ... هي مناطق مرتفعة وشديدة الانحدار" [viii]؛ وهي نفس المؤشرات التي تبناها قانون الجبل الفرنسي [ix]. 1985

أما حسب القانون الجزائري فإن المناطق الجبلية هي كل الفضاءات المشكلة من سلاسل، أو من كتل جبلية تتميز بمميزات جغرافية كالتضرس والارتفاع والانحدار، وكل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة بالاقتصاد وبعوامل تهيئة الإقليم، والأنظمة البيئية للفضاء الجبلية المقصودة التي تعد بدورها مناطق جبلية. [x]

تصنف المناطق الجبلية حسب ارتفاعها إلى 4 أقسام:

1- مناطق جبلية عالية.

2- مناطق جبلية متوسطة الارتفاع.

3- مناطق سفوح الجبال.

4- مناطق مجاورة.

وأضافت اللجنة الوزارية المشتركة إلى هذا التصنيف عتبات الارتفاع لهذه المناطق على النحو التالي:

1- المناطق الجبلية العالية: أكثر من 1600م.

2- المناطق الجبلية متوسطة الارتفاع ما بين 800-1600م، وهي نوعان من 800-1200م ومن 1200-1600م.

3- أقدام الجبال والمنحدرات 400-800م. [xi]

### 2-1 خصائص المناطق الجبلية في العالم ومميزاتها:

تعد المناطق الجبلية في العالم ذات أهمية بالغة، وتلعب دورا بارزا على مختلف الأصعدة: الطبيعية والإيكولوجية، الاقتصادية والبشرية وكذلك السياسية، فهي تمتاز بما يلي:

- إنها خزانات طبيعية للمياه في العالم، بسبب اعتراض التكوينات الجبلية لحركة الهواء، وتجبره على الصعود إلى الأعلى حيث يتكاثف كغيوم، ويسقط على هيئة أمطار وتلوج.

كما تختزن المياه على شكل ثلوج وجليد، لتتطلق كمياه دائية خلال فترات الدفاء، التي غالبا ما تسقط فيها كميات ضئيلة من الأمطار؛ إذ تعتبر الجبال مصدر حوالي 70 إلى 90% من المياه الجارية في المناطق الجافة وشبه الجافة، ونحو 30 إلى 60% في المناطق المعتدلة.

- تساهم المناطق الجبلية مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي، من خلال مساهمتها بـ 12% من إنتاج الأسماك، و20% من إنتاج الطاقة الكهربائية وحوالي 40% من الغذاء عن طريق الري [xii]، وأكثر من ذلك فالجبال تعد الموطن الأول للعديد من النباتات التي تعد حاليا الغذاء الرئيسي لحوالي 80% من سكان العالم، وهي عشرون نوعا من بينها البطاطا في جبال الأنديز والذرة... [xiii]

- تعد المناطق الجبلية مناطق ثراء وتنوع بيولوجي كونها بيئة مساعدة لتكاثر شتى الحيوانات البرية بمختلف أصنافها من جهة، ولانتشار الغابات وكثافتها من جهة أخرى، بحيث تحتوي على نحو 23% من المساحة الغابية في العالم.

على الرغم من كل هذه الخيرات التي تحتويها الجبال، إلا أنها تظل عرضة لمختلف العوائق والتي تستمدتها من شخصيتها الطبيعية، وتكمن فيما يلي:

- قساوة الظروف المناخية [xiv] (ارتفاع نسبة التساقط وانخفاض درجات الحرارة إلى تحت الصفر، مما يؤدي إلى بروز ظاهرة الجليد. [xv]

- انحداراتها الحادة، التي تساهم في الحد من استخدام المكننة، وفي زيادة حدة التعرية الميكانيكية للتربة، وغسلها من مكوناتها الرئيسية. [xvi]

- كما تعتبر كذلك عرضة لمختلف الكوارث الطبيعية كالانزلاقات، البراكين والزلازل...

أما بشريا، فالمناطق الجبلية في العالم وحسب منظمة الفاو سنة 2003 فإنها تضم حوالي 700 مليون نسمة، أي فرد من بين 12 فردا في العالم، 90% منهم يتواجدون في البلدان النامية، غالبيتهم من الشباب والكهول (مجتمع شاب). [xvii]

من الناحية الصحية والثقافية، وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية فإن أمد الحياة في المجتمعات الجبلية يقدر بستين سنة عند الرجال واثنين وستون سنة عند النساء.

كما أن 70% من سكان هذه المناطق يعيشون في مراكز ريفية ويعانون من سوء التغذية، الفقر، الحرمان الصحي والتعليمي [xviii]، وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية دائما في 11 أكتوبر 2011 توجد 59 دولة في العالم دق فيها ناقوس الخطر، من بينها 29 دولة جبلية مثل: الكونغو، جيبوتي، اللأوس، باكستان، بوليفيا، الكامرون... [xix]

أما النشاط الرئيسي لسكان الجبال فهو بالدرجة الأولى الزراعة المعاشية، أي تلك الزراعة الموجهة للاستهلاك المحلي، لذا ففكرة الربح والمتاجرة بالمواد الغذائية ضعيفة جدا.

بالإضافة إلى ذلك محدودية الملكيات العقارية، فحسب منظمة الفاو فإنه حوالي 79% من الملكيات تقل مساحتها عن 10 هكتارات سنة 1995. [xx]

فالمجتمعات الجبلية إذن تعيش في عزلة سببتها العوامل الطبيعية بالدرجة الأولى، أضف إلى ذلك انتشار ظاهرة الفقر، التهميش وانعدام الخدمات والتجهيزات الأساسية.

من خلال ما سبق نستنتج أنه على الرغم من حجم الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها المناطق الجبلية في العالم بصفة عامة سواء كانت مادية أو بشرية، إلا أن جل التقارير العالمية والدراسات المتخصصة في الجغرافيا الإقليمية تؤكد فقر وتأخر هذه الأقاليم تنمويا وعلى مختلف الأصعدة، مما يجعلنا أمام إشكالية تهيئتها وإعادة الاعتبار لها.

تعد فكرة التنمية ثم التهيئة من جهة والأقلمة من جهة ثانية أفكار متناغمة و مترابطة ترابطا تشابكيا لا يمكن الاستغناء على أي منها، فلا يمكن معالجة مسألة التنمية والتهيئة دون أن نقسم التراب (المجال) إلى أقاليم صغيرة متجانسة (الأقلمة)؛ يقول في ذلك رائد علم الجغرافية الإقليمية كارل ريتير: " ...تعد الأقاليم هي الأطر التي تترتب من خلالها الحقائق الجغرافية، مثلما أن التسلسل الزمني هو الإطار الذي تترتب فيه الحقائق التاريخية." [xxi]

كما أن الجغرافيا الإقليمية أوجدت كذلك من أجل تفادي تعقد تفاصيل الأرض، والعلاقات المتبادلة بين ظواهرها وكذا التبسيط، وفهم كيفية تفاعل العناصر المجالية فيما بينهما في آن واحد، ومن ثمة حسن استغلالها [xxii]، لذا يقول ماكندر: " أنه قد حان الوقت لأن يوجه الجغرافيون اهتمامهم إلى دمج الحقائق الطبيعية والبشرية في صورة إقليمية" [xxiii].

من أجل ذلك حاولنا فهم مسألة التنمية ثم التهيئة في الأوساط الجبلية في إقليم إداري معين (إقليم طبيعي داخل إقليم إداري) وهي ولاية برج بوعريش، الجزائر؛ وهي تعد صورة مصغرة عن الأوساط الجبلية في الجزائر والعالم ككل.

## 2-1- المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريش (الجزائر)

تقع ولاية برج بوعريش شمال شرق الجزائر، بالضبط في إقليم السهول العليا الشرقية الذي يمتد من كتلة الحضنة والبيبان غربا إلى الحدود التونسية شرقا، ومن سلسلة الأطلس التلي شمالا إلى الأطلس الصحراوي جنوبا.

يحد الولاية شمالا ولاية بجاية وسطيف، جنوبا: ولاية المسيلة، شرقا: ولاية سطيف كذلك، غربا ولاية البويرة.

تحتل المناطق الجبلية في هذه الولاية نسبة معتبرة تفوق 70% (26 بلدية من جملة 34 بلدية)، وهي منتشرة تقريبا في جل الجهات الجغرافية للولاية، كالآتي:

أ- **الجبال السطايفية (جبال زمورة-الجعافرة):** تحتل الجزء الشمالي الشرقي للولاية، هي في الحقيقة استمرار للكتل الجبلية الواقعة شمال ولاية سطيف، وتضم إداريا البلديات التالية: خليل، زمورة، تاسمرت، أولاد دحمان، سيدي امبارك، الجعافرة، القلة، الماين، تفرق، حسناوة، والجزء الشرقي من مجانة.

ب- **جبال البيبان:** تقع في الجزء الغربي للولاية من الحدود الغربية للولاية إلى الجبال السطايفية والسهول العليا شرقا، ومن الحدود الشمالية الغربية للولاية على الحدود الجنوبية الغربية للولاية وكذا كتلة الحضنة، تشمل إداريا البلديات الواقعة غرب الولاية وهي: ثنية النصر، المنصورة، المهير، بن داود، حرازة، أولاد سيدي ابراهيم، الجزء الغربي من اليشير وكذلك مجانة.

ت- **جبال الحضنة:** تحتل الجزء الجنوبي من الولاية، من السهول العليا شمالا إلى الحدود الجنوبية للولاية، وتضم البلديات التالية: قلعت، غيلاسة، برج الغدير، الرابطة، العش، القصور، جنوب رأس الواد وأولاد براهم.

## 1-1-2 واقع التنمية في المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريرج

يعتمد الجغرافيون ومختلف المختصين في قياس التنمية على مجموعة من المعايير والمؤشرات، وذلك لمعرفة حجم الفوارق المجالية بين مختلف الأقاليم المدروسة؛ إلا أن هناك اختلاف بين الأوساط العلمية في الطريقة المناسبة لقياس المؤشرات وإعطاء قيمة مطلقة أو نسبية لها.

اعتمدنا في هذه الورقة في قياس مستوى التنمية على مصفوفة الرتب، التي اعتمدنا في إنجازها على الطريقة الإحصائية المختزلة في العلاقة التالية: "الرتبة في التكرار" [xxiv]، أي مجموع تكرار رتبة المؤشرات المعتمدة في الترتيب، والتي بلغت حوالي 24 مؤشرا مصنفة إلى ديموغرافية، اجتماعية واقتصادية، وذلك حسب التعداد العام للسكن والسكان 2008.

من خلال هذه المؤشرات توضح خريطة مستويات التنمية على أن هناك تباينات مجالية واضحة بين مختلف بلديات الولاية، ويمكن أن نقسمها إلى أربع مستويات: المستوى الأول، الثاني، الثالث والرابع من جهة، ومن جهة ثانية نلاحظ أن مستوى التنمية في المناطق الجبلية أقل من المناطق السهلية في الولاية (أنظر الخريطة رقم 02).

كما أنه عند تحليلنا للجدول رقم (01) يظهر بشكل هرم مقلوب، قاعدته صغيرة تتكون من أربع بلديات فقط، المستوى الثاني من خمس بلديات والمستوى الثالث من خمس بلديات والمستوى الرابع من اثني عشر بلدية.

من نظرة مجالية يتبين أن المستوى الأول يحتوي على أربع بلديات ذات مكانة إدارية وديموغرافية معتبرة في الولاية، كما أنها تقع في أقدام الجبال (رأس الواد، مجانة، برج الغدير واليشير)، أما المستوى الثاني فهو يحتوي على خمس بلديات، ثلاث منها تشغل وظيفة مركز دائرة، وتقع جغرافيا في مناطق وعرة، في حين أن البلديتين الباقيتين تتواجدان في أقدام الجبال.

أما المستوى الثالث (05 بلديات) والرابع (12 بلدية) تتواجد في مناطق جبلية وعرة (في قمم أو السفوح العليا الجبال)، كما أن وظيفتها الإدارية مركز بلدية فقط ما عدا بلدية الجعافرة.

بعبارة أخرى، أنه عند التأمل في خريطة مستويات التنمية في ولاية البرج يتبين أن مسار التنمية فيها ينطلق من المركز إلى الأطراف، أي أن المستويات الأولى تكون في المركز (المناطق المنبسطة، ثم المناطق التي تليها إلى أن نصل إلى الحدود الشمالية والجنوبية والغربية المتميزة بالتضرس والانحدار الشديد).

وبذلك نستنتج أن الموازنة المجالية غير مضبوطة في ولاية البرج، وأن المناطق الجبلية هي المناطق المحرومة في الولاية، فما عدا أربع أو خمس بلديات واقعة في السفوح السفلى للجبال (أقدام جبال) نجد أن أكثر من 50% من بلديات الولاية هي بلديات جبلية تقع في المستويات الأخيرة من مستويات التنمية.

جدول رقم (01): مستويات التنمية في المناطق الجبلية في البرج.

المستوى الإقليمي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الرابع
كتلة البيان	مجانة، اليشير	المنصورة، المهير	00	ثنية النصر، حرازة، بن داود، أولاد سيدي ابراهيم
الجبال السطافية	00	سيدي امبارك، خليل، زمورة	الجعافرة، تاسمرت، حسناوة	تفرق، القلة، الماين، أولاد دحمان
كتلة الحضنة	رأس الواد، برج الغدير	00	غيلاسة، أولاد ابراهيم،	العش، تقلعيت، القصور، الرابطة
المجموع	04	05	05	12

وعليه، فمن خلال تشخيصنا للواقع التنموي للمناطق الجبلية، يجعلنا أمام إشكالية ثانية هي مسألة التهيئة الإقليمية للأوساط الجبلية والتدخل على المجال، بمعنى من يتحكم في التهيئة الإقليمية للمناطق الجبلية؟

## 2-2- آليات التهيئة الإقليمية والتدخل على المجال

### 2-2-1-تعرف التهيئة الإقليمية على أنها

- عمل مخطط لتنظيم مركبات الإقليم من خلال الوقوف على الإمكانيات والموارد، واستغلالها الاستغلال الأمثل بهدف تحقيق تكافؤ الفرص والتقليل من حجم الفوارق المجالية بين مختلف الأقاليم [xxv].

- وهي أيضا: عمل مخطط، منظم ومُمنهج... يهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية لبعض المجالات التي ظلت مهمشة التي من بينها الأوساط الجبلية، وذلك عن طريق تنمية مواردها وتحسين ظروف العيش بها، رغبة في تقليل الفوارق بين المجالات الجغرافية ومكونات المجتمع؛ ويتمشى هدف الرفع من المستوى الإنتاجي مع مراعاة الاستدامة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بحضور البعدين الاجتماعي والبيئي. [xxvi]

- أما **تيجاني البشير** فيعرفها بأنها: "الإدارة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية، البشرية، والاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجه لإسعاد السكان وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم من خلال إنجاز الهياكل المطلوبة واستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة للمحافظة على التراث التاريخي في بيئة إيكولوجية نظيفة". [xxvii]

من خلال هذا التعريف نستنتج أن التهيئة الإقليمية للأوساط الجبلية:

Ø تنظيم شامل ومتزن لمركبات هذا الوسط: الطبيعية والبشرية والاقتصادية.

Ø الهدف منها هو **محو الفوارق المجالية** من جهة، إسعاد السكان (**التنمية البشرية**) من جهة ثانية، والاتزان البيئي للأنظمة الجبلية من جهة ثالثة.

ومن ثمة فإن التهيئة الإقليمية هي سبيل تحقيق جميع أبعاد التنمية المتوازنة للأوساط الجبلية (الموازنة بين القطاعات الاقتصادية، بين هذه الأخيرة والبشرية، الموازنة البيئية والعمرائية، الموازنة المجالية)؛ غير أن ذلك لا يتم إلا عن طريق الاستثمار الفعال المتوازن التشاركي الذي يأخذ جميع مركبات الوسط الجبلي بالحسبان.

ومن أجل بلوغ هذه الغاية سعت الدولة الجزائرية إلى رسم سياسة إقليمية هيراركية من المستوى الوطني، الجهوي، ثم الولائي وصولا إلى البلدية التي تمثل قاعدة التمثيل المحلي، ولكل مستوى من هذه المستويات آليات التخطيط، التهيئة والتنمية الخاصة بها يراعى عند إنجازها شروط التخطيط والتهيئة وكذا التوصيات المندرجة في مخطط المستوى الأعلى منه، ويكون على المدى القصير، الوسيط والطويل. [xxviii]

فعلى المستوى الوطني نجد وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية تصدر دوريا المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، الذي نقف فيه على مقدرات الدولة في جميع المجالات وتوجهات التنمية المستقبلية في جميع القطاعات.

والتي تحدد حسب المادة 41 من قانون التهيئة العمرانية القانون la région ثم تأتي الجهة 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 معلية أنها مجموعة من الولايات تتميز بمميزات جيومرفولوجية مشتركة أو ذات طابع تكاملي، والعلاقات الداخلية في مجال استخدام الموارد الطبيعية وتصميم تنميتها وتهيئتها حيث تشكلت SNAT. منطقة تخطيط يشملها المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ( [xxix].

وفقا لهذا المبدأ تم تقسيم التراب الوطني إلى (09) تسعة أقاليم تخطيطية: ثلاثة في الميدان التلي، ثلاثة أخرى في ميدان الهضاب العليا وثلاثة منها في الميدان الصحراوي، ولكل إقليم من هذه الأقاليم مخطط تهيئة يسمى المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT).

ولتجسيد المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية، تعمل كل ولاية من الولايات كمستوى ثالث من مستويات التهيئة الإقليمية في الجزائر على إصدار المخطط الولائي للتهيئة PAW، وتندرج ضمن هذا المخطط، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU الذي قد تشترك فيه مجموعة من البلديات [xxx] كمستوى رابع من مستويات التخطيط الإقليمي في الجزائر.

وفي الأخير تتكفل في المستويات القاعدية كل بلدية من بلديات الوطن من انجاز مخططات التهيئة البلدية PAC وكذلك مخطط شغل الأراضي POS لمناطق محددة من إقليم البلدية.

من خلال ما سبق نستنتج أن المناطق الجبلية لا تشكل مستوى من مستويات التخطيط الإقليمي في الجزائر، بمعنى أن التقطيع الإقليمي في الجزائر هو تقسيم إداري بحت (ولاية، دائرة، بلدية)، من الممكن أن تتطابق هذه المقاطعات الإدارية مع وحدات فيزيائية متجانسة، وقد لا تتطابق. (ولايات في الجزائر تحتوي على أكثر من ثلاثة أوساط طبيعية مثل ولاية سطيف، المسيلة، تبسة....)

فالأقاليم الصغرى تحدد في التراب الجزائري بالوحدات الإدارية (ولاية، بلدية)، وتهيئة الإقليم تعني تهيئة الولاية، البلدية بأوساطها المختلفة، نظرا لاستجابة هذا النوع من التقطيع الإقليمي (الأقاليم الكبرى تحدد بالوحدات الفيزيائية، أنظر الخريطة رقم 03):

- توفّر الإحصائيات ومختلف المعطيات، البيانات على مستوى الولايات بصفة دورية، وكذلك في مختلف البلديات والدوائر؛ كما أن هذه الجماعات الإقليمية لها دور إعداد مخططات التهيئة على مختلف الفترات، كلاً على مستوى حدود ترابها الإقليمي.

- انتشار شبكة المديرية القطاعية على الولايات، ولها بعض الفروع في الدوائر.

- سن الدولة لمختلف المخططات التنموية بصورة تتماشى مع التقسيمات الإدارية: المخطط البلدي للتنمية، المخطط الولائي للتنمية...، وعلى الرغم من انتهاء الدولة سياسة تنموية إقليمية عندما مرت برنامج الهضاب العليا، غير أن هذا الأخير أدمج ميدانيا عن طريق PCD و PSD. [xxxii]

وعليه فجميع هذه العوامل ساهمت في تجسيد سياسة الأقاليم الإدارية بدلا من الأقاليم الطبيعية، أو الاقتصادية أو البشرية، لذا كان من الضروري إعادة النظر في هذا التقطيع، واستجابته للخصوصية الطبيعية والبشرية لكل منطقة من المناطق.

فالتقسيم الإداري (ولاية، دائرة وبلدية) في الجزائر جاء لسد بعض الحاجيات السياسية والإدارية، عوض أن يكون مرآة عاكسة لشخصية المجال المتواجدة عليه (طبيعيا وبشريا)، هذا ما عمق حجم الفوارق المجالية بين مختلف الأقاليم في الجزائر، ومن بينها الأقاليم الجبلية.

هذا من جانب التخطيط والتهيئة أما من جانب الاستثمار فتسعى الدولة جاهدة منذ الاستقلال إلى تطبيق مخططات تنموية لفترة محددة (ثلاثي، رباعي وخماسي) تراعي فيها جميع التوصيات الواردة في مخططات التهيئة الإقليمية والعمرانية سابقة الذكر (SRAT، PAW، PDAU، PAC، POS)، وتتجسد هذه المخططات التنموية ميدانيا عن طريق [xxxiii]:

### 2-3- آليات الاستثمار في المناطق الجبلية (تنمية محلية أم قطرية)

سنت الدولة الجزائرية منذ نيلها للاستقلال العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف بناء اقتصاد وطني قوي ومتوازن، وهو ما نلمسه جليا من خلال قراءتنا لأهداف الميثاق الوطني لسنة 1986 بقوله: "...الجزائر المستقلة انتهجت استراتيجية تعمل على استغلال الثروات في مختلف المناطق والإمكانات الطبيعية الموجودة

بها، كما تعمل على تدعيم المناطق المحرومة وبناء وطن متوازن وتكوين مجموعة اقتصادية متوازنة." [xxxiii]

وعليه فالاستراتيجية المتبناة من طرف الدولة الجزائرية حسب الميثاق الوطني، هي محاولة استغلال المجالات المحلية لثرواتها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية من أجل تنميتها تحت غطاء الدولة التي تعمل على التسيير، التوجيه، المراقبة والمحاسبة بالإضافة إلى منح المساعدات لهذه الأقاليم خاصة المتضررة على غرار المناطق الجبلية، وذلك من خلال مختلف البرامج التنموية التي اقترحت سنة 1977.

#### 2-4-1- البرامج الاستثمارية في المناطق الجبلية

2-4-1-1- البرنامجالبلدي للتنمية (PCD): يعرف على أنه مخطط شامل للتنمية في البلدية، كما يعتبر أحد أهم المخططات التي تركز عليها الدولة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية. [xxxiv]

تم سن هذا المخطط من طرف الدولة الجزائرية سنة 1974 عند انطلاق المخطط الرباعي الثاني [xxxv]، من أجل التأكيد على قناعة سياسية اقتصادية للدولة، والمتمثلة أولا في الرغبة في سد الحاجيات الضرورية للمواطنين التي لا يمكن بلوغها ولا تحقيقها إلا عن طريق الهيئات المحلية، لكونها الهيئة الوحيدة الأقدر على تشخيص الإمكانيات والاحتياجات من غيرها والمواءمة بينها، وكذلك الأقدر على إدخال التعديلات في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق التنمية المحلية؛ وثانيا في عدم رفع وصاية الدولة، أي بمعنى تبقى الدولة هي المراقب والوصي والممول في آن واحد، والدليل على ذلك هي المدونة التي يجب على المجالس الشعبية البلدية التقيد بها في اقتراح مشاريع التنمية. [xxxvi]

إلى جانب المخططات البلدية للتنمية نجد بعض البلديات الميسورة تخصص قسطا كبيرا من استثماراتها المحلية، وكذا اقتطاعها من نفقات التسيير إلى التجهيز والاستثمار، وهو ما يطلق عليه التمويل الذاتي للمحليات.

إلا أن هذا الأخير يشكل على العموم نسبة ضعيفة جدا من حجم الاستثمارات التي تستهدف البلديات عموما والجبلية منها خصوصا.

2-4-1-2- البرنامجالقطاعي للتنمية (PSD): هو برنامج وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية (مختلف المديريات) التي تكون وصية عليها، تسجل المشاريع المدرجة في هذا المخطط من طرف نواب المجلس الشعبي الولاوي كاقترحات يصادق عليها المجلس، ويعمل الولاوي على تنفيذها والمصالح التقنية على متابعتها. [xxxvii]، والتي يشترط أن تحترم المخطط الولاوي والوطني للتنمية، كما يكون مدمج فيها توجيهات المخططات البلدية للتنمية. [xxxviii]

2-4-1-3- البرنامجالمركزي للتنمية (PSC): هو برنامج وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الدولة، يقترح من طرف المديريات الولاوية أو الولاية ويسن من طرف الحكومة والوزارات المركزية في العاصمة، ويتابع من طرف المديريات الولاوية وترفع التقارير دوريا إلى الوزارات التابعة لها.

تخصص في هذا البرنامج أظرفة مالية ضخمة جدا بهدف تحقيق سياسة الدولة: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية إقليميا.

نجد في طيات هذا البرنامج الاستثمار في ميدان السكن والعمران (جميع صيغ السكن: الريفي، التساهمي والاجتماعي)، برامج التنمية الفلاحية، برامج التنمية الريفية، برامج الكهرباء والغاز....

للإشارة فإن هذا البرنامج يعد ركيزة أساسية في تنمية المناطق الريفية والجبلية مؤخرا، خاصة لأنه يحتوي على برامج محددة تستهدف مباشرة هذه الفضاءات كبرنامج البناء الريفي، برامج التنمية الريفية المندمجة، الكهرباء الريفية....

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه البرامج لا توجه فقط إلى المناطق الجبلية دون غيرها، بل تستهدف إقليم الولاية أو البلدية من دون استثناء أية رقعة جغرافية، فالمناطق السهلية والجبلية سيان على الرغم من الخصوصية المجالية والتنموية للمناطق الجبلية.



فتخصيص برامج تنموية محددة لتنمية المناطق الجبلية في الجزائر، كما حدث في الهضاب العليا مازال مستبعد، على الرغم من المحاولات الحثيثة للوزارات السابقة (خاصة الوزارات المكلفة بالتنمية الريفية)؛ فما هو موجود حاليا من إطار قانوني هو ينص على أنه يجب أن تراعى الخصوصية المجالية: الطبيعية، البيئية، البشرية والاقتصادية للنظم الجبلية في إعداد البرامج التنموية ومخططات التهيئة البلدية، الولائية والوطنية. (أنظر الجريدة الرسمية: القانون 04-03 المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425، الموافق لـ 23 يونيو 2004 يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 61، القانون الخاص بقواعد تهيئة الكتل الجبلية، المؤرخ في 13 ذو القعدة 1431، الموافق لـ 21 أكتوبر 2010، الجريدة الرسمية رقم 77، قانون خاص بالتهيئة العمرانية، المؤرخ في 30 رمضان 1422، الموافق لـ 15 ديسمبر 2001).

وعليه مما سبق نستنتج أن المتدخلين على المجال المحلي الجبلي يوظفون أربع آليات للاستثمار هي:

الأولى تعتمد اعتمادا مباشرا على ما تدره البلدية نفسها من أموال و ثروات توجهها نحو الاستثمار المحلي، وهو ما نعتبره منهاج قويم وسبيل حقيقي للاستقلالية المجالية وتحقيق التنمية المحلية في المناطق الجبلية.

أما الثانية PCD وعلى الرغم من أخذ المحليات فيه سلطة اختيار المشاريع ومتابعتها... إلا أن أموالها تصب من الولاية وبقائمة محددة من المشاريع، نعتبره نحن-نقصا من الإرادة المحلية وبالتالي من التنمية المحلية في المناطق الجبلية.

الآلية الثالثة PSD شبه مركزية وقطاعية حسب المديرية التنفيذية في الولاية، وباقتراح من أعضاء المجلس الشعبي الولائي من خلال تحديد المشروع، صرف أمواله ومتابعته من طرف المديرية التي تمثلها في الولاية.

في حين أن الرابع فمركزي وإداري بحث لا مجال فيه لتدخل المجالس المحلية المنتخبة، يُقترح من طرف المديرية المعنية في مختلف الولايات وجهات الوطن، توافق عليه الوزارات المعنية أو الحكومة ويمول من طرف صناديق مخصصة لهذا الشأن.

#### 2-4-2- وزن البرامج الاستثمارية في المناطق الجبلية في البرج: (مقاربة مجالية)

من خلال ما سبق وبناء على مختلف الإحصائيات [xxxix] المحصل عليها من طرف مختلف مديريات وبلديات ولاية برج بوعريريج المتعلقة بهذه البرامج التنموية من سنة 1999 إلى 2014 سنحاول معرفة وزن هذه البرامج في الأوساط الجبلية بالولاية اعتمادا على مقاربة مجالية؛ بعبارة أخرى:

- هل تعكس قيمة ونوعية هذه البرامج الوزن والثقل المجالي للأوساط الجبلية بالولاية (تمثل 70% من المجال الجغرافي لولاية البرج)؟
- ما هي حجم الفوارق المجالية بين مختلف المناطق الجبلية في الولاية من جهة وباقي المناطق من جهة ثانية؟
- من هو المتحكم في التنمية في المناطق الجبلية في ولاية البرج؟

من خلال الشكل البياني والخريطة رقم (04) الممثلة لمتوسط حجم الاستثمارات في الوسط الجبلي المحلي لولاية برج بوعريريج خلال 15 سنة (1999 إلى 2014) نلاحظ أنه:

**المصدر:** من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات المديرية التالية بالولاية: البرمجة والتخطيط، مديرية السكن، مديرية الطاقة والمناجم، الحساب الإداري لبلديات الولاية 34، من 1999 إلى 2014.

1- عدم وجود موازنة مجالية في توزيع الاستثمارات بمختلف برامج التنمية بين المناطق الجبلية في الولاية عموما وباقي الأقاليم (أخص بالذكر منطقة السهول العليا)، إذ نلاحظ أن المناطق الجبلية المقدره بحوالي 26 بلدية (70%) في ولاية البرج تأخذ حوالي 50% أو أقل من قيم هذه البرامج، في حين أن البلديات السهلية والمقدره بحوالي 08 بلديات تأخذ هي الأخرى ما يقارب 50% من حجم هذه البرامج.

-2

هناك تقارب كبير بين جميع الكتل الجبلية وكذا الولاية في نسب برامج الاستثمار، إذ نجد المخططات القطاعية تحتل الصدارة بنسبة تتراوح ما بين 50 إلى 60%، ثم تأتي البرامج القطاعية المركزة بحوالي PSD للتنمية 40%، فالبرامج البلدية للتنمية بنسبة تقدر بحوالي 5% وأخيرا التمويل الذاتي بأقل من 0,5%؛ وهو ما يبرهن PSD وPSC على أن تمويل التنمية المحلية بالمناطق الجبلية يعتمد على التمويل الخارجي للمحليات، من خلال بمعنى أننا بصدد الحديث عن تنمية قطرية مركزة وليست تنمية محلية لا مركزية.

3- هناك تباين طفيف بين مختلف الكتل الجبلية في حجم الاستثمارات الموجهة لها، إذ تحتل كتلة الحضنة المرتبة الأولى بحوالي 35,8 مليار دينار سنويا ثم الجبال السطافية بما يقارب 34,5 وأخيرا كتلة البيبان بحوالي 32,5 مليار دينار؛ أي بفارق مليارين دينار كمتوسط حسابي خلال 15 سنة بين كتلة وأخرى.

ويرجع سبب هذا التفاوت إلى وجود مراكز عمرانية كبيرة في كتلة الحضنة مثل بلدية رأس الواد بحوالي 13 مليار دينار كمتوسط سنوي وبرج الغدير بحوالي 07 مليار دينار، مقارنة بباقي الكتل الجبلية التي لا تزيد حجم الاستثمارات في بعض بلدياتها عن 03 مليار دينار سنويا.

4- هناك اختلاف وفوارق مجالية كبيرة داخل كل كتلة من الكتل الجبلية المدروسة في حجم الاستثمارات، فهناك بلديات محورية أو إشعاعية داخل كل كتلة مثل: برج الغدير ورأس الواد في الحضنة، المنصورة، الششير ومجانة في البيبان وبرج زمورة والجعافرة بالجبال السطافية؛ وبلديات أخرى مجهرية مثل غيلاسة، تغلبيت، الرابطة والعش في الحضنة، حرازة وأولاد سيدي ابراهيم وثنية النصر بالبيبان، تاسمرت، تفرق والقلة بالجبال السطافية.

5- نلاحظ من خلال الخريطة رقم (04) أن أكبر الكتل الجبلية من حيث الفوارق المجالية هي كتلة الحضنة، إذ نميز فيها بلديتين فقط محورييتين هما رأس الواد وبرج الغدير وباقي البلديات قزمية حجم الاستثمارات فيها ضعيفة.

إن فآليات التنمية في المناطق الجبلية تخضع للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في الجزائر وهي المزوجة بين النظام الليبرالي الحر من جهة، والنظام الاجتماعي الموجه من جهة ثانية، الأمر الذي ترك نوعا من المركزية الفوقية وتهميش للمبادرات المحلية وتثبيطها في مهدها خاصة مثل هذه المناطق المعزولة والمهمشة.

كما أن حجم الاستثمارات الموجهة لهذه المناطق لا يعكس بتاتا وزنها وثقلها المحلي، الجهوي، الوطني والعالمي... في السيرورة التنموية الشاملة والمتوازنة، الأمر الذي يفرض علينا إعادة توجيه السياسة التنموية الوطنية بصفة عامة وإعطاء لهذه المناطق مكانتها التي تستحقها، ولم لا تخصيص برامج تنموية إضافية خاصة بها كما حدث في برنامج الهضاب العليا.

الأمر الثاني الذي يجب علينا كجغرافيين ومهنيين في الجغرافيا الإقليمية أن نوضحه هو ما يخص برنامج التنمية الريفية والفلاحية الذي سبق وأن تحدثنا عنه في إطار برنامج التنمية المركزي PSC أنه صحيح يمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة المناطق الجبلية بصفة عامة، كون أن المناطق الجبلية منها حوالي 90% مناطق ريفية وشبه ريفية؛ غير أنه لا يمكن على الإطلاق احتسابه من طرف السلطات المحلية والوطنية على حساب المناطق الجبلية لأن جميع المناطق الريفية تسفيد منه سواء كانت جبلية أم سهلية.

نضيف كذلك أن برنامج التنمية الفلاحية المخصص لولاية البرج أو لأي ولاية من القطر الوطني يقترح شروط على الفلاحين شرط الاستفادة من الإعانات التي يمنحها صندوق التنمية الفلاحية [xI] PNDA، كالمساحة المستغلة، بطاقة الفلاح... وهو شرط شبه تعجيزي في المناطق الجبلية لأن المساحات المستغلة في الفلاحة الجبلية مساحات ضيقة لا يمكن لمالكها أن يستفيدوا من الإعانات الممنوحة ولا الممكنة.... وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الفلاحي الجبلي الذي يعد ركيزة الاقتصاد الجبلي في العالم ككل والجزائر خصوصا.

### 3-4-2- أسس وسبل التهيئة والتنمية في الأوساط الجبلية

على ضوء ما سبق نقترح من هذا الباب مجموعة من الخطوات والأسس للنهوض بهذه المناطق وتهيئتها تهيئة سليمة وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تستجيب لتطلعات سكان هذه المناطق وتخفف العبء الذي على كاهل السلطات المحلية والوطنية التي تعتبر هذه المناطق نقطة سوداء، وهي كالتالي:

1- **حتمية القيام بدراسات تفصيلية عن المناطق الجبلية، وتحديدتها تحديدا علميا دقيقا، فما هو ملاحظ اليوم وحتى عند مكاتب الدراسات والإداريين وراء المكاتب على أنه هناك خلط كبير في تحديد الوحدات الفيزيائية لأي وسط طبيعي خاصة في ولاية برج بوعريبرج.**

كما يجب علينا إدخال تقنيات ووسائل جديدة في البحث في الدراسات الإقليمية الجبلية التي تساعد أصحاب القرار في إيجاد حلول ناجعة وفعالة في التسيير، مثل تقنية الاستشعار عن بعد وتحليل صور الأقمار الاصطناعية في تتبع مختلف الظواهر الطبيعية كالغطاء النباتي، حالة التربة، الأحواض المائية.... وكذلك إعداد قاعدة بيانات مُحثنه دوريا تحتوي على خرائط دقيقة نسترشد بها في معرفة مختلف الأوضاع التي تخص المناطق الجبلية في الولاية.

2- **الأخذ بعين الاعتبار هشاشة المناطق الجبلية، وذلك نظرا للخصوصية الطبيعية (الارتفاع والانحدار الشديدين)، أضف إلى ذلك ظاهرة النمو الديموغرافي الذي شهدته المناطق الجبلية في الجزائر وولاية البرج خصوصا، بحيث شكل هذا النمو ضغطا كبيرا على المقدرات الطبيعية لهذه المناطق ونهبها بغرض توفير الغذاء ومختلف ضروريات الحياة في ظل أحادية النشاط الاقتصادي (اقتصاد فلاحي)، وتراجع الدخل الفردي لسكان هذه المناطق.**

3- **تنويع وإثراء الاقتصاد الجبلي:** يجب علينا تغيير نظرة الساسة إلى كون المناطق الجبلية مستودعات للثروات المختلفة، التي يتم جلبها منها لخلق الثروة والنشاط الاقتصادي في المناطق المنبسطة، كما يجب كذلك تغيير النظرة كون هذه المناطق ذات نشاط فلاحى فقط؛ بل يجب أن نشد على أيادي سكان المناطق الجبلية ونأخذ بيدهم نحو النشاطات الاقتصادية المختلفة: السياحة، الصناعات الغذائية، التقليدية... ولكن بشرط أن تكون هذه النشاطات ذات صلة بإمكانيات المناطق الجبلية وثرواتها التي تنام عليها، أو النشاطات التي هم في أمس الحاجة إليها (الصناعات العلفية...).

4- **ضرورة إيجاد آليات كافية والتعرف عن قرب للنظام الإنتاجي المحلي خاصة الزراعي من حيث: نظام الإنتاج، الملكية الزراعية ومساحة المستثمرات، المكننة، التسويق... فالزراعة الجبلية تمتاز بالطابع العائلي ذات المردود المتوسط، الملكيات المتجزئة والصغيرة، والإمكانات البدائية والمحدودة؛ لذا على السلطات التفكير جديا للنهوض بالزراعة الجبلية وإيجاد آليات قانونية خارجة عن الآليات المطبقة حاليا، خاصة وأن برنامج التنمية الفلاحية الحالي غير موجه بناتا لمثل هذه المناطق كونه يشترط مساحة معينة للدعم، وهذا ما يحول دون ذلك.**

5- **الحفاظ على الخصوصية والموروث الجبلي:** يجب أن نشدد في عمليات التهيئة والتنمية على المحافظة على الخصوصية الجبلية سواء كانت اقتصادية، العمرانية، ثقافية واجتماعية... فالتحولات الحضرية التي نشهدها اليوم ورياح التغيير عرضت هذه المناطق الجبلية للتشوه.

هذا لا يعني أننا ضد التنمية والتحضر بل يجب أن تراقب، ترافق وتوجه هذه الأخيرة وفق الخصوصية المحلية، مثل طبيعة العمران، النشاط الاقتصادي.... خاصة في التجهيزات التي للدولة يد فيها.

6- ضرورة انخراط السكان المحليين وإشراكهم في مجال التهيئة والتنمية والتسيير والحماية من خلال تكثيف جهود الجمعيات والمجتمع المدني.

7- التدخل السريع للدولة والسلطات المحلية لتنمية هذه المناطق وتوجيه استثمارات وأغلفة مالية إضافية، ولما لا برامج تنموية مخصصة لهذه المناطق، كما حدث في برنامج الهضاب العليا، وذلك للاعتبارات التالية:

ii تعرض هذه المناطق منذ القديم للتهيش، بدءا من التواجد الروماني، البيزنطي، الفتح الإسلامي، التواجد العثماني والاستعمار الفرنسي، كونها مناطق محمية يلتجئ إليها المعارضون لهذه السياسات. وما عانتها هذه المناطق خلال العشرية الحمراء بالجزائر لأحسن دليل على ذلك.

ii ارتفاع تكلفة إنجاز المشاريع بهذه المناطق نظرا لطبيعتها الصعبة: الارتفاع، الانحدار، التكوينات الصخرية... أضف إلى ذلك التركيبة الاجتماعية الصعبة والبنية العقارية المعقدة... التي تعمل كلها على طرد المقاولين وتوجههم نحو مناطق أخرى لتسهيل عملهم (مثلا مشروع طريق بلدية تعلقيت دام أكثر من 05 سنوات في المنازعات، وأكثر من 03 سنوات في الانجاز).

ii العزلة وانقطاع بعض المداشر عن أخرى، وصعوبة التنقل داخل هذا الفضاء.

وعليه فتطبيق هذه المقترحات من شأنه أن يقلص الفجوة التنموية المسجلة بين المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريريج ونظيراتها من الأقاليم، ويعمل على تجسيد سياسة تنموية شاملة ومتوازنة تراعي إمكانيات وتطلعات سكان هذه المناطق التي عانت كثيرا خلال مختلف الفترات التاريخية.

## خاتمة

ما يمكن أن نستنبطه من خلال هذه الورقة هو أن مستوى التنمية وآلياتها في المناطق الجبلية في ولاية برج بوعريريج لا يختلف كثيرا عن المستوى الجهوي، الوطني (أنظر دراسة منصور هجرس عن التخلف وجهود التنمية في البلديات الشمالية لولاية سطيف [xli]، أو دراسة علاوة بلحواش عن خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية في ولاية جيجل [xlii]...) والعالمي (مختلف تقارير هيئة الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للجبال المقرر في 11 ديسمبر من كل سنة [xliii])، فالأقاليم الجبلية تعاني أزمة تنمية؛ خاصة وأن المتحكم في هذه التنمية هي الإدارة المركزية في البلاد (الاستثمارات المحلية فيها 90% تأتي من العاصمة ووصاها في الولاية).

وما عمق حجم هذه الأزمة هو غياب استراتيجية التنمية المحلية على مستوى هذا الإقليم الطبيعي في الولاية، وعدم استثمار إمكانياتها ومقدراتها الطبيعية والبشرية في خلق التنمية، وما شجع استفحال ذلك غياب المجتمع المدني ميدانيا في المساهمة في التنمية المحلية، وكذا في استشارة ومراقبة السلطات المحلية.

لذا على السلطات المحلية، الولاية وأخص بالتحديد الوطنية أن تعيد رسم خطط التهيئة الإقليمية وتوزيع البرامج التنموية والتقسيمات الإدارية وفقا لمقاربة إقليمية متوازنة.

كما نوصي أهل القرار والتسيير في الوطن إلى ضرورة تخصيص برامج محددة ومضبوطة لتنمية المناطق الجبلية كما حدث في برامج الهضاب العليا والجنوب، خاصة وأن هذه المناطق تمتاز بإمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة معرضة للانهايار في كل وقت.

وأخيرا إذا أردنا أن نساير دول العالم من حيث التنمية يجب علينا أن نشجع خلق الثروة باستغلال الإمكانيات المحلية بطاقات محلية، دون أن ننتظر الأغلفة المالية من الوزارات السيادية والحكومات المركزية لتشغيل الورشات المحلية، وهذا بدءا من المواطن البسيط، ثم المجتمع المدني إلى المجالس المحلية البلدية والولاية.

[i]- محمد أحمد عبد العال، 2006، دراسات في الفكر الجغرافي، دن ، مصر، ص10.

[ii]- DPAT, Rapport final d'implantation de la stratégie de développement rurale durable au niveau de la wilaya de BBA, Mars 2005, p04.

[iii]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، غابات الجبال تقع تحت التهديد، <http://www.fao.org/news/story/ar/item/116628/icode>، أطلع عليه بتاريخ: 01 سبتمبر 2015.

[iv]- إسلام أحمدية، الجبال وأنواعها، مجلة ناشيونال جيوغرافيك، العدد 39، أبريل 2010، [www.islamahediyya.net](http://www.islamahediyya.net)، بتاريخ نوفمبر 2012.

[v]- عبد اللطيف محمد أبو العطاء، الجبال والسياحة الجبلية، نقلا عن موقع: [www.geosyr.com](http://www.geosyr.com)، بتاريخ 15 مارس 2014.

[vi]- ملتقى الجيولوجيين العرب، الجبال في العالم، [www.geoatlas\\_goodearths.com](http://www.geoatlas_goodearths.com)، 90-topic، أطلع عليه شهر 10 فيفري 2013.

[vii]- عبد اللطيف محمد أبو العطاء، الموقع السابق. نفس التاريخ.

[viii]- The World Conservation Monitoring Centre supports policy and action for the conservation, The Mountains, [www.enep.wcmc.org](http://www.enep.wcmc.org), le mois de Janvier 2013.

[ix]- Journal officiel de la république française, loi n 85-30 du 9 Janvier 1985 relative au développement et protection de la montagne, p320.

[x]- هي المناطق الجبلية التي تشكل كيانا جغرافيا، اقتصاديا واجتماعيا منسجما، أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 04-03 المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425 هـ، الموافق لـ 23 يونيو 2004م، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، العدد 41، 27 يونيو 2004، ص12.

[xi]- [Décret exécutif n°05-469 du 10 décembre 2005 fixant les études et les consultations préalables requises ainsi que l'ensemble des conditions, des modalités et des procédures devant permettre la détermination et le classement des zones de montagnes ainsi que leur regroupement en massifs montagneux.](#)

[xii]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، نفس التاريخ.

[xiii]- UNEP word conservation Monitoring center, Mountain Environments, Mountain Watch, Sawinrove imagining, UK 2002, P25.

[xiv]- Journal officiel de la république française, op cit, p320.

[xv]- Jean Manuel Balielle et Franco Mattioli , la montagne et la sécurité alimentaire, Journée internationale de la montagne 2012, division de l'évaluation, de gestion et de la conservation et l'agriculture, Viale delle Terme di Caracallea, Italy, sans page.

[xvi]- Journal officiel de la république française, op cit, p320.

[xvii]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع السابق. نفس التاريخ.

[xviii]- The World Conservation Monitoring Centre supports policy and action for the conservation, Op cit, in the same date.

[xix]- Ibid.

[xx]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع السابق، نفس التاريخ.

[xxi]- محمد أحمد عبد العال، مرجع سابق، ص10.

[xxii]- الطاهر لعشبي، التهيئة الإقليمية وإشكالية التنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 14، 2008، ص 92.

[xxiii]- محمد أحمد عبد العال، مرجع سابق، ص10.

[xxiv]- عيسى علي إبراهيم، 1999، الأساليب الإحصائية والجغرافيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص102.

[xxv]- بن صافية سفيان، واقع التنمية المحلية في ولاية البرج، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة، 2010-2011، ص3.

[xxvi]- عبد الله العوينة، التنوع المجالي حتمية إعداد التراب من أجل التكامل بين الجهات في المغرب، [http://geotetouan.blogspot.com/2013/06/blog-post\\_9.html](http://geotetouan.blogspot.com/2013/06/blog-post_9.html)، بتاريخ 01 سبتمبر 2015.

[xxvii]- التيجاني بشير، 2004، تهيئة التراب الوطني في أبعاده القطرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ص37.

[xxviii]- الجريدة الرسمية رقم 77 المادة 07، الفصل 02، من 01-20 المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

[xxix]- الجريدة الرسمية، القانون 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987م.

[xxx]- الجريدة الرسمية رقم 52 المادة 16 من القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1411 الموافق لـ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

[xxxi]- مقابلة شفوية أجريت مع رئيس مصلحة التنمية المحلية بمديرية البرمجة والتخطيط و التهيئة العمرانية بولاية البرج، بتاريخ 15 مارس 2015، أنظر كذلك البرامج البلدية والقطاعية للتنمية.

[xxxii]- أحمد شريقي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، مجلة دورية محكمة، العدد 40، 2009، [www.ulum.nl](http://www.ulum.nl)، بتاريخ 07 أكتوبر 2010.

[xxxiii]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الميثاق الوطني المؤرخ في 07 جمادى الثانية 1406 الموافق لـ 16 فيفري 1986، العدد 07، ص 229.

[xxxiv]- خبابة عبد الله وبعجي سعاد، التنمية المحلية آلية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، المركز الجامعي برج بوعرييج، 2005، ص15.

[xxxiv]- المادة 60 من قانون البلدية: يعكس مخطط الولاية في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للولاية، أنظر قانون البلدية والولاية.

[xxxv]- محمد بن مالك: ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، ص178.

[xxxvi]- FERFERA MOHAMED YACINE, le développement locale en Algérie: ses ruptures, ses continuités et son statut dans le modèle de développement Algérien, revue de laboratoire d'aménagement du territoire, université Mentouri Constantine, N2, 2005, p37.

[xxxvii]- خبابة عبد الله وبعجي سعاد، مرجع سابق، ص 15.

[xxxviii]- المادة 60: يعكس مخطط الولاية في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للولاية.

[xxxix]- المعطيات الخاصة بالبرامج البلدية للتنمية PCD، والبرامج القطاعية للتنمية PSD للفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 أخذ من خلال معطيات مديرية التخطيط، البرمجة ومتابعة الميزانية سنة 2015، التمويل الذاتي أخذ من خلال الحساب الإداري لبلديات الولاية من 1999 إلى 2014، البرامج القطاعية للتنمية PSC للفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 أخذ من خلال معطيات مديرية الطاقة والمناجم ومديرية السكن بولاية برج بو عرييج سبتمبر 2015.

[xl]- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980/2009)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية، 2013-2014، ص 79.

[xli]- منصور هجرس، التخلف وجهود التنمية في البلديات الشمالية الجبلية لولاية سطيف، حالة بلديات: عين الكبيرة، الدهامة، أولاد عدوان، عموشة، تيزي نبشار، واد البارد، رسالة ماجستير، جوان 2008.

[xlii]- علاوة بلحواش، خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية، حالة إقليم جيجل، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2000.

[xliii]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الموقع السابق. نفس التاريخ.